وثيقة الاتحاد البرلماني الدولي رقم ٢٧ (الجمعية الخامسة عشرة بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي) المعممة في الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، وفقا للقرار ٤٧/٥٧، في إطار البنود ٤٧ و ٥١ و ٥٢ و ٥٧ من جدول الأعمال

الاتحاد البرلماني الدولي

قرار اتخذته بتوافق الآراء الجمعية الخامسة عشرة بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي

(جنيف، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦)

دور البرلمانات في الإشراف على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، خاصة فيما يتعلق بمشكلة الديون والقضاء على الفقر والفساد

إن الجمعية الخامسة عشرة بعد المائة للاتحاد البرلماني الدولي،

إذ تشير إلى إعلان رؤساء البرلمانات المعنون "الرؤية البرلمانية للتعاون الدولي في مطلع الألفية الثالثة" الذي اعتُمد في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، والإعلان المعنون "تقليص الثغرة الديمقراطية في العلاقات الدولية: دور أقوى للبرلمانات"، الذي اعتُمد في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، اللذين يدعوان جميع البرلمانات ومنظماتها، بما فيها الاتحاد البرلماني الدولي، إلى إعطاء التعاون الدولي بعدا برلمانيا،

وإذ تشير أيضا إلى الإعلان بشأن الألفية الصادر في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الذي عين ثمانية أهداف ذات مواعيد زمنية محددة وأرقام مستهدفة، تُعرف باسم الأهداف الإنمائية للألفية وتمثل التزاما اتفق عليه المجتمع الدولي بالقضاء على الفقر، وإلى نتائج مؤتمر القمة العالمي التي اعتمدها رؤساء الدول والحكومات في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥،

وإذ تشير إلى الإعلانات الختامية للمؤتمرات الخاصة التي عقدتها الأمم المتحدة، ولا سيما المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المعقود في مونتيري (المكسيك) في عام ٢٠٠٢، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المعقود في جوهانسبرغ (جنوب أفريقيا) في

عام ٢٠٠٢، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، المعقود في بروكسل (بلجيكا) في عام ٢٠٠١،

وإذ تشير إلى قرارات الاتحاد البرلماني الدولي، وعلى الأخص منها تلك التي اتخذها المؤتمر الثالث والسبعون للاتحاد (لومي، ١٩٨٥)، بشأن دور البرلمانات وإسهامها في القضاء على الفقر من خلال تخفيف عبء الدين الدولي؛ والقرارات التي اتخذها المؤتمر الرابع والسبعون للاتحاد (أوتاوا، ١٩٨٥) بشأن إسهام البرلمانات في تحديد تدابير وإجراءات للتخلص من عبء الدين الخارجي الذي تتحمله البلدان النامية؛ وتلك التي اتخذها المؤتمر الثامن والثمانون للاتحاد (ستوكهولم، ١٩٩٢)، بشأن الحاجة إلى حل جذري لمشكلة الدين في العالم النامي؛ والوثيقة الختامية المعنونة ''حوار بين الشمال والجنوب من أجل الازدهار العالمي''، الصادرة عن مؤتمر الاتحاد البرلماني المعقود في أوتاوا في عام ١٩٩٣؛ وكذلك القرارات التي اتخذها المؤتمر الأول بعد المائة للاتحاد (بروكسل، ١٩٩٩) بشأن شطب الديون الحكومية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ وتلك التي اتخذها المؤتمر الثاني بعد المائة للاتحاد (برلين، ١٩٩٩)، بشأن الحاجة إلى تنقيح النموذج المالي والاقتصادي العالمي الحالي؛ وتلك التي اتخذها المؤتمر السابع بعد المائة للاتحاد (مراكش، ٢٠٠٢)، بشأن دور البرلمانات في وضع السياسة العامة في عصر العولمة والمؤسسات المتعددة الأطراف واتفاقات التجارة الدولية؛ وتلك التي اتخذها الاجتماع البرلماني المعقود بخصوص مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ، ٢٠٠٢)؛ وتلك التي اتخذها المؤتمر الثامن بعد المائة للاتحاد (سنتياغو دي شيلي، ٢٠٠٣)، بشأن دور البرلمانات في تعزيز المؤسسات الديمقراطية والتنمية البشرية في عالم متفتت؛ وتلك التي اتخذتها الجمعية التاسعة بعد المائة للاتحاد (جنيف، ٢٠٠٣)، بشأن المنافع العامة العالمية: تحد جديد للبرلمانات؛ وتلك التي اتخذتها الجمعية الثانية عشرة بعد المائة للاتحاد (مانيلا، ٢٠٠٥)، بشأن دور البرلمانات في إنشاء آليات دولية ابتكارية للتمويل والتجارة من أجل معالجة مشكلة الدين وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تشير إلى وثيقة المعلومات الصادرة عن الاتحاد بمناسبة المنتدى العالمي الثاني المعني بمكافحة الفساد والحفاظ على النزاهة (لاهاي (هولندا) من ٢٨ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١) المعنونة ''دور البرلمانات في مكافحة الفساد''،

وإذ يساورها قلق كبير لكون أكثر من ١,٢ بليون من البشر – أي واحد من كل خمسة من سكان العالم، غالبيتهم من النساء والأطفال – يعتاشون على قوة شرائية تعادل أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم، دون خط الفقر الدولي الذي حُدد بدولار واحد في اليوم، وللتدهور في مؤشرات الفقر في أكثر من ٥٠ بلدا – ٣٥ منها في أفريقيا – خلال العقد الماضي،

ووعيا منها بأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تدعو إلى مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع الميادين، من أجل تحقيق التنمية الكاملة للبلدان، ورفاهية العالم والنهوض بقضية السلام،

وإذ تشير إلى إعلان بيجين الذي يسلم بأن التمكين للمرأة ومشاركتها مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في جميع ميادين المجتمع، بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار، والوصول إلى السلطة، هما أمران أساسيان لتحقيق التنمية والسلام،

وإذا تشير إلى أن السلام هو الشرط الأساسي لتحقيق التنمية، وبالتالي للقضاء على الفقر،

وإذ تسلم بأن السلام والأمن، من ناحية، والتنمية، من ناحية أخرى، هي أمور مترابطة ويُقوي بعضُها بعضا،

وإدراكا منها بأن للبرلمانات دورا حاسما في تعزيز الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية وأن من الأهمية بمكان أن تسن البرلمانات التشريعات الضرورية، وتشارك في وضع السياسات العامة ومتابعة تنفيذها، وأن تمارس الرقابة بهذا الخصوص على عمل السلطة التنفيذية، وأن تطلب من الحكومة تقديم تقارير بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأن تأذن برصد وإنفاق المخصصات المناسبة في الميزانية،

وإذ يساورها القلق إزاء احتمال عدم ضمان تمويل الأهداف الإنمائية للألفية، وبالتالي عدم ضمان تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥، نظرا للوضع الراهن، وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم،

وإذ تشير إلى مفارقة مخيفة تتمثل في حقيقة أن أفريقيا هي أفقر القارات رغم كونها الأغنى على الأرض بالموارد الطبيعية، وفقا لتقارير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)،

وإذ تؤكد الحاجة العاجلة إلى الوفاء بالتزام تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، باعتبار ذلك شرطا أساسيا لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تشير إلى عدم إحراز تقدم نحو تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة وتحسين صحة الأمهات، ولتقليل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأمراض،

وإذ تشير إلى أنه حتى مع تحقيق تقدم ملحوظ على الصعيد الثنائي، وبشكل خاص على الصعيد المتعدد الأطراف، في إطار مؤسسات بريتون وودز، لا يزال كثير من البلدان النامية يواجه تحديا في تخفيف عبء الديون تخفيفا ملحوظا وإتاحة الموارد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أو الإبقاء على المديونية في مستوى يُطاق،

وإذ تدرك بهذا الخصوص بأن العولمة الاقتصادية، بما أثمرته من غنى في بعض مناطق العالم، أوجبت بنفس القدر إلغاء ديون أفقر البلدان، إلا أنها للأسف لم تجلب فائدة تُذكر لأفقر الأمم،

وإذ تعي وعيا عميقا أن أغلبية البلدان المدينة تُحرم من مواردها الشحيحة وأموالها التي ادخرتها بعد مشقة، نتيجة لخدمة الديون، ويتعين عليها التضحية بمخصصات ميزانيتها المرصودة للتعليم والرعاية الصحية والإسكان وسائر المشاريع الإنمائية،

واقتناعا منها بأن زيادة المساعدات المخصصة للتنمية المستدامة وإلغاء الديون سيؤتيان ثمارهما إذا عملت البلدان المستفيدة على تعزيز الديمقراطية وتطبيق مبادئ الحكم الرشيد والقضاء على الفساد داخل كل بلد وعلى المستوى الدولي،

وإذ تؤكد على الحاجة إلى إعطاء الأولوية لمكافحة الفساد على جميع الصعد، واعتماد سياسات تشجع إدارة القطاع العام بطريقة تتسم بالمساءلة وبالإضافة إلى مسؤولية الشركات، بما في ذلك الجهود الرامية إلى رد الممتلكات التي أسيئ التصرف بها من خلال الفساد، وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد،

واقتناعا منها بأن العولمة، بما تنطوي عليه من انعكاسات إيجابية وسلبية، تخلق تحديات وفرصا لجميع البلدان وتؤثر على الحياة اليومية للناس،

وإذ تلاحظ أن كثيرا من البلدان النامية تُستبعد بشكل متزايد من التجارة الدولية ومن تدفقات رؤوس الأموال، مع ما يترتب على ذلك من آثار مباشرة فيما يتعلق بالفقر،

وإذ ترحب بكون جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠٦ سلطت الضوء على مفهوم الائتمانات الصغرى وأظهرت حقيقة أن هذه الائتمانات مفتاح القضاء على الفقر، وأنها تساعد بصورة خاصة على التمكين المالي للمرأة،

وإذ تلاحظ ما تعلقه البلدان النامية من آمال على جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وأهمية نجاح هذه الجولة لتحسين الفرص الإنمائية أمام هذه البلدان،

وإذ تلاحظ أيضا جدوى البرامج الخارجية والتمويل الخارجي لـ ”المعونة مقابل التجارة“ في مساعدة هذه البلدان على زيادة قدراتها على المشاركة في التجارة العالمية مشاركة أنشط،

وإذ تلاحظ أن النظام الدولي الحالي للتجارة والاستثمار منحاز لصالح البلدان المتقدمة النمو وأن الاختلالات في توازن النظم الدولية المالية والنقدية والتجارية يُضر بالفرص الإنمائية للبلدان النامية،

١ - **تطلب على وجه الاستعجال** من البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي في البلدان التي اعتمدت الإعلان بشأن الألفية أن تشجع على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في بلدانها عن طريق المساعدة على صوغ السياسات العامة ورصد تنفيذها، وعن طريق تخصيص موارد كافية في الميزانية الوطنية، ومن خلال الرقابة البرلمانية الهادفة إلى رصد التقدم نحو الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية؛

٢ - **تشجع** برلمانات البلدان النامية على تخصيص أموال كافية لـ ''شبكات أمان'' تسمح بتخفيف وقع العولمة على القطاعات الاقتصادية المتضررة؛

٣ - **تحث** البرلمانات في البلدان المتقدمة النمو على مطالبة حكوماتها الوفاء بالتزامها بتخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، على نحو ما طُلب في الإعلان بشأن الألفية وفي توافق آراء مونتيري بشأن تمويل التنمية؛

٤ - **تشجع** برلمانات البلدان النامية على كفالة قيام حكوماتها بتعبئة موارد كافية للتنمية، وعلى اتباع سياسات اقتصادية واجتماعية كفيلة بحفز النمو المستدام، ووضع استراتيجيات وطنية تُكيف السياسات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومواصلة إصلاح مؤسساتها وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتطبيق مبادئ الحكم الرشيد ومكافحة الفساد؛

٥ - **تدعو** الدول إلى تعزيز قدراتها الوطنية في مجال الإحصاءات، ووضع نظام تقييم مؤسسي محسَّن وموحد ودقيق لقياس النتائج والإنجازات فيما يتعلق بالتنمية والقضاء على الفقر؛

٦ - **تقترح** أن تقوم الحكومات الوطنية وآليات التكامل الإقليمي بتحديد أهداف إنمائية قطرية أو إقليمية متممة للأهداف الإنمائية للألفية؛

٧ - **تحث** البرلمانات أن تقوم، كل في بلده، بتسهيل ورصد تنفيذ الأهداف والغايات المتفق عليها دوليا والمتعلقة بالمساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، **وتحث كذلك** البرلمانات على التأثير على السياسات بشأن حماية الحقوق الأساسية للمرأة والجهود الجاري بذلها من أجل القضاء على التمييز ضد المرأة، **وتشجع** الحكومات على سن قوانين تقضي باستخدام تدابير تصحيحية فيما يتعلق بتوزيع المناصب التمثيلية والتنفيذية، **وتوصي**، تحقيقا لذلك الغرض، بإنشاء هيئات برلمانية متخصصة تُعنى، عند الاقتضاء، بالمسائل الجنسانية؛

٨ - **تدعو** برلمانات البلدان المتقدمة النمو إلى دعم زيادة في الاستثمارات المباشرة التي تستهدف إيجاد مصادر تمويل مبتكرة وإضافية للتنمية المستدامة؛

٩ - **تشجع** الحكومات على تقديم تقارير قطرية وإقليمية منتظمة لبرلماناتها بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، **وتحث** البرلمانات الوطنية على أداء دور أنشط في متابعة تنفيذ هذه الأهداف؛

١٠ - **تشجع** البرلمانات على المشاركة، ضمن أفرقة العمل المخصصة، في وضع ورقات استراتيجية الحد من الفقر وسياسات المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة؛

١١ - **تقترح** إنشاء لجان خاصة أو أفرقة عمل داخل اللجان لرصد أنشطة السلطات التنفيذية ضمن الإطار الاستراتيجي لتقليل الفقر، **وتشجع** البرلمانات على أن تعمل باستمرار على تشجيع التحليلات والميزنة التي تراعي الشأن الجنساني، بغية معالجة أوجه اللامساواة بين الجنسين؛

١٢ - **توصي** بأن تقوم الحكومات والبرلمانات والمنظمات الدولية ذات الصلة بما يلي:

- مواءمة جهود الإعانة التي يبذلها المانحون من أجل تفادي الازدواجية وتحميل الإدارة فوق طاقتها، وللتوفيق بين المساعدة الإنمائية الرسمية والاستراتيجيات الوطنية للبلد المستفيد؛
- تشجيع صادرات أقل البلدان نموا بما يجعل التجارة أكثر إنصافا، وتقديم المعونة المباشرة لمشاريع التجهيز العابرة للحدود؛
- العمل على إصلاح نظام المساعدة الإنمائية الرسمية عن طريق تحسين توجيه الاستثمارات وإدارتها وتقديم الدعم المؤسسي لأساليب الحكم الرشيد؛
- إحياء آليات التنسيق الإقليمي لمواجهة المشاكل البيئية وتمويل المشاريع الرئيسية وتشجيع البحث والتطوير؛

١٣ - **توصي** بصياغة وثائق السياسات والميزانية بطريقة تُبرز الإنجازات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية؛

١٤ - **تقترح** تنظيم مناقشات عامة حول ورقات استراتيجية الحد من الفقر وإيفاد بعثات من طرف البرلمانات الوطنية لرصد تنفيذها؛

١٥ - **تشجع** برلمانات البلدان المتقدمة النمو على تنظيم رصد السياسات الوطنية في مجال تقديم المعونة، وتشجعها كذلك على نشر النتائج على نطاق واسع لكي يطلع عليها البرلمانيون والجمهور؛

١٦ - **تشجع** البلدان المانحة، ولا سيما الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، على إصدار تقارير عن التقدم المحرز نحو تحقيق الهدفين الإنمائيين السابع والثامن للألفية؛

١٧ - **تشجع** البلدان المانحة على مواصلة وتعزيز تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة الأخرى والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، على نحو يسمح بإعطاء البلدان النامية قوة حقيقية؛

١٨ - **تشدد** على أن الديون تجاوزت طاقة احتمال الكثير من البلدان النامية **وتدعو** إلى الإسراع في وضع إجراءات فعالة للإعفاء من الديون أو لإعادة جدولتها بطريقة تمكن من تحملها، واعتماد الوسائل القانونية اللازمة لكفالة ألا تغرق البلدان النامية في الدين، **وتشجع** البرلمانات على دعم المبادرات الدولية الهادفة إلى تخفيض الديون؛

١٩ - **تشجع** الدول على تخصيص الموارد الموفرة من جراء تخفيض الديون وإلغائها للإنفاق على مجالات تتصل بالأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما مجالات الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والتمكين للمرأة، وفقا لاستراتيجية الحد من الفقر في كل بلد؛

٢٠ - **تشجع** البرلمانات والحكومات ووكالات الأمم المتحدة على دعم مفهوم الائتمانات الصغرى وتوفيرها؛

٢١ - **تشجع** جميع البلدان المانحة على أن تعيد استثمار ٥٠ في المائة من الجزء المتفق عليه من مدفوعات خدمة الديون المستحقة لها في اقتصادات البلدان المدينة، وذلك في هيئة استثمارات مباشرة أجنبية أو غير ذلك من الأصول المالية والمساعدة التقنية المخصصة لبرامج تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢٢ - **تشجع** البرلمانات على النظر في تخفيض النفقات العسكرية والتحول إلى الإنفاق على الاحتياجات الأساسية للبشر؛

٢٣ - **توصي** باعتماد آليات أخرى لمساعدة البلدان المثقلة بالديون ولكن دخل الفرد فيها مرتفع لدرجة لا تؤهلها لتلقي المساعدة في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وبتشجيع المبادرات الثنائية والإقليمية لهذا الغرض؛

٢٤ - **توصي** بتجاوز منطق مؤشرات الاقتصاد الكلي في التعامل مع الدين، وتعميم عنصر التنمية البشرية والمعايير الاجتماعية؛

٢٥ - **تشجع** البرلمانات على تنفيذ توصيات الاتحاد البرلماني الدولي في مجال مكافحة الفساد، وخاصة اعتماد مدونات أخلاقية تهدف إلى منع تعارض المصالح، عن طريق تنظيم تمويل الأحزاب السياسية وكفالة شفافية الحملات الانتخابية؛

٢٦ - **توصي** باعتماد قوانين فعالة لمكافحة الفساد لتشكل رادعا، خاصة من أجل تنظيم عمليات الشراء العامة تنظيما واضحا وشفافا؛

٢٧ - **توصي** بوضع ميثاق نزاهة وطني مصحوب بآليات تنفيذ مناسبة، وفقا للمعايير المقبولة دوليا؛

٢٨ - **تدعو** الدول إلى توحيد وتحسين قوانينها المتعلقة بحرية الإعلام والاتصالات من أجل تحقيق الشفافية في الحياة العامة والتنديد بالفساد في القطاعين العام والخاص؛

٢٩ - **تشجع** البرلمانات على اتخاذ تدابير لمكافحة الفساد بصورة فعالة وتوفير الحماية للشهود في قضايا الفساد؛

٣٠ - **توصي** بأن تكفل البرلمانات احترام حق المجتمع المدني في الحصول على معلومات شفافة وموضوعية؛

٣١ - **تشجع** على استخدام تدابير الرقابة للتحقق من مطابقة الحسابات العامة للأصول وصحتها؛

٣٢ - **تشجع** على تكوين لجان مستقلة لمكافحة الفساد أو تعزيز تلك اللجان، على أن تعمل بالشراكة مع النظام القضائي والمجتمع المدني، وتُمَد بالموارد المالية والبشرية الضرورية لأداء مهمتها على نحو مناسب؛

٣٣ - **تشجع** على اعتماد آليات شفافة لتعيين كبار موظفي القطاع العام، على أن تراعى في ذلك حصص مخصصة للنساء، وتدعو الحكومات والبرلمانات إلى إجراء عمليات تدقيق منتظمة في التركيبة الجنسانية للوظائف القيادية؛

٣٤ - **توصي** باعتماد الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد والتصديق عليها، ولا سيما اتفاقيتي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة؛

٣٥ - **تقترح** إدخال تشريعات لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقيات الدولية على الصعيد الوطني، وحيثما ينطبق الحال، على الصعيد الإقليمي؛

٣٦ - **تشجع** تنمية التعاون البرلماني في مجال مكافحة الفساد؛

٣٧ - **تدعو** أعضاء البرلمانات إلى إظهار المسؤولية الفردية من خلال اعتماد مدونات سلوك وتعزيز القواعد التي تحظر تعارض المصالح وتلك المتعلقة بالكشف عن الوضع المالي؛

٣٨ - **تهيب بصورة عاجلة** بالبلدان المشاركة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية حاليا في إطار منظمة التجارة العالمية أن تستأنف جولة مفاوضات الدوحة المعلقة في وقت قريب وبطريقة تسمح بتحسين النظام التجاري متعدد الأطراف والفرص الإنمائية للبلدان النامية تحسينا كبيرا؛

٣٩ - **تدعو** إلى توفير برامج تدريبية لأعضاء البرلمانات لإكسابهم القدرات اللازمة للقيام بواجباتهم الدستورية وتعزيز قدراتهم على تحليل الميزانية الوطنية في جوانبها المتعلقة بتقليل الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.